العلاقات الأردنية– الإيرانية ١٩٨٠- ٢٠٠٣

دراسة سياسية

د. فواز موفق ذنون
قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تتناول هذه الدراسة العلاقات الأردنية– الإيرانية بين الأعوام ١٩٨٠- ٢٠٠٣، إذ كان التباين في مستوى تطورها يراوح مابين الصداقة والتقارب إلى التوتر والقطيعة بسبب تناقض السياستين الأردنية– الإيرانية مع بعضهما البعض، فضلاً عن التغيرات الإقليمية التي انعكست على علاقات البلدين.

المقدمة

شهدت العلاقات الأردنية– الإيرانية تباينا في مستوى تطورها، فأصبحت أسيرة التناقضات في الرؤى السياسية والإستراتيجية لكلا البلدين فضلا عن تأثير السياسات الإقليمية والمصالح الدولية التي تحكمت بها فجعلتها تتراوح بين التفاهم والتقارب والتباعد والنفور.

تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة تلك العلاقات للمدة من ١٩٨٠- ٢٠٠٣ من حيث التطور التاريخي لها مرورا بالإحداث الإقليمية التي أثرت عليها وصولا إلى العوامل الإقليمية والدولية التي انعكست عليها وانتهاءاً بالانفراج والانفتاح الذي طرأ على علاقة البلدين في نهاية الحقبة التي تناولتها الدراسة.

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات الأردنية– الإيرانية ١٩٤٩- ١٩٧٩

تعود بدايات العلاقات الأردنية – الإيرانية إلى مطلع العشرينيات من القرن الماضي، إذ كانت لإيران إبان الحكم القاجاري (١٧٧٩- ١٩٢٥) علاقات تجارية مع إمارة شرقي الأردن التي كانت قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) خاضعة إلى الدولة العثمانية، وبقيت هذه العلاقات قائمة على الرغم من محدوديتها حتى بعد سقوط الدولة العثمانية وانتهاء الحكم القاجاري في إيران التي حكمها بعد ذلك الشاه رضا بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١)، والذي قام بإنشاء قنصلية إيرانية في القدس كانت لها علاقات واتصالات مع الأمير عبدالله بن الحسين (١٩٢١-١٩٥١) والذي توج أميرا على شرق الأردن في تلك الحقبة[١].

وبعد حصول إمارة شرقي الأردن على الاستقلال وانتهاء الانتداب البريطاني وتحولها إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٦، اعترفت إيران باستقلال الأردن وتم افتتاح قنصلية إيرانية في عمان تبعه افتتاح قنصلية أردنية في طهران[٢]. وقد توجت هذه العلاقات بزيارة للملك عبدالله إلى طهران في ٧ آب/ أغسطس ١٩٤٩ ولقاءه بالشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١- ١٩٧٩)[٣]، وأسفرت الزيارة عن توقيع البلدين على معاهدة صداقة مما عزز من فرص التعاون وفتح أفاق جديدة في العلاقات الأردنية– الإيرانية[٤].

وجاء الملك حسين بن طلال (١٩٥٣- ١٩٩٩)[٥] ليتولى العرش الأردني وليكمل مسيرة جده في العلاقات الأردنية– الإيرانية، التي شهدت تطوراً كبيراً بعد رفع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى سفارة بناءا على طلب من الملك حسين لشاه إيران محمد رضا في الزيارة التي قام بها الأخير إلى عمان في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩[٦].

والحقيقة إن ثمة عاملان أساسيان كانا قد فرضا نفسيهما بقوة على أجندة العلاقات الأردنية– الإيرانية في تلك الحقبة، العامل الأول تمثل في صراع

الإرادات السياسية العربية واتخاذ الملك حسين من علاقاته مع إيران وسيلة للضغط على بعض الدول العربية، أما العامل الثاني فهو قضية فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي الذي انعكس بشكل مباشر على العلاقات بين عمان وطهران.

ففي حقبة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ظهر صراع سياسي عبرت عنه التيارات السياسية المختلفة وأبرزها التيار القومي الذي تقاطع سياسيا مع التيارات المحافظة التي مثلتها الأنظمة الملكية ومنها الأردن الذي عانى عزلة سياسية بعد انهيار اتحاده مع العراق الذي جاء كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، الأمر الذي دفع الملك حسين نحو تعزيز علاقاته مع إيران والحصول على دعم سياسي منها، وظهر ذلك جليا في البيان المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة الشاه محمد رضا بهلوي إلى عمان عام ١٩٥٩ والذي جاء مانصه "إن الأردن وإيران يؤكدان على استقلال بلديهما وصيانتهما من أي تهديد خارجي أو تخريب داخلي"(٧).

واستمر هاجس المحافظة على امن واستقلال الأردن مسيطرا على العقلية السياسية للملك حسين طيلة حقبة الستينيات من القرن المنصرم، ما دفع الملك حسين نحو الاتفاق مع الشاه محمد رضا على تأييد فكره الحلف الإسلامي عام ١٩٦٥ والذي دعا إليه الملك فيصل بن عبدالعزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) والذي أرادت من خلاله الدول الملكية التحصن ضد المد الثوري الذي تزعمه الرئيس المصري جمال عبدالناصر (١٩٥٢- ١٩٧٠) وبعض القوى الثورية كسوريا والعراق والجزائر التي وقفت ضد الحلف وعملت على إفشاله(٨).

كما مرت العلاقات الأردنية- الإيرانية في إحدى جوانبها بعامل القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، فعلى الرغم من احتفاظ إيران بعلاقات مع إسرائيل، إلا إن تلك العلاقات لم تتأثر بالتطور المستمر في

العلاقات بين عمان وطهران، ففي ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٦٠ اعترفت إيران بدولة إسرائيل، فأثار الاعتراف حفيظة الدول العربية التي كلفت الملك حسين بالتوسط لثني الشاه محمد رضا عن خطوة الاعتراف، فأرسل الملك حسين في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٦٠ رسالة إلى الشاه حثه على سحب قرار الاعتراف، إلا إن الشاه لم يكترث للموضوع ومضى باتجاه إقامة أفضل العلاقات مع إسرائيل، مما دفع بهزاع ألمجالي رئيس الحكومة الأردنية آنذاك إلى أن يبدي أسف بلاده العميق للاعتراف الإيراني، ورغم فشل التوسط الأردني وتصريحات المجالي، إلا أن ذلك لم يؤثر أو ينعكس سلبا على مستوى العلاقات الأردنية– الإيرانية(٩).

وكانت الحروب العربية– الإسرائيلية حاضرة في العلاقات الأردنية– الإيرانية، فبعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن، دعمت إيران الملك حسين في جهوده السلمية لاستعادة الأراضي المحتلة، وأكدت إيران إن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة خطوة ضرورية لإحلال السلام في المنطقة، وأعرب الشاه في اتصال هاتفي مع السفير الأردني في طهران، عن دعم بلاده لاستعادة الأردن أراضيه المحتلة في تلك الحرب(١٠).

وكان لحرب تشرين ١٩٧٣، حدثا حمل معه تقارباً أردنياً– إيرانيا في المجال العسكري، ففي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ زار الملك حسين العاصمة الإيرانية طهران بمعية زيد الرفاعي رئيس حكومة بلاده وزيد بن شاكر رئيس أركان الجيش الأردني، وخلال تلك الزيارة وافق الشاه على طلب الملك حسين بتزويد الأردن بأربع وعشرين طائرة نوع (ف ٥- F5) التي كانت إيران قد تزودت بها من قبل الولايات المتحدة التي سمحت لإيران بتزويدها للأردن(١١).

وبعد مؤتمر الرباط الذي عقد في المغرب ٢٦- ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ والذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا ووحيدا للشعب

الفلسطيني، مما يعني سحب الورقة الفلسطينية من أجندة الملك حسين والتي كان يسعى لتوظيفها سياسيا في مفاوضاته مع الاسرائيليين، التفت الملك حسين نحو الشاه مرة أخرى والذي زاره في عمان في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ مبديا دعمه القوي للملك حسين واصفا إياه بالملك النبيل والإحساس بالمسؤولية في سبيل تحقيق الهدف الذي يسعى إليه، ووصف الملك حسين شاه إيران بأنه "مثال للزعماء والملوك الشجعان"[١٢] وفي نهاية الزيارة اصدر العاهلان بياناً مشتركاً أكدا فيه على ضرورة إيجاد الوسائل الكفيلة لاستعادة الأراضي المحتلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١٣].

اثر حدوث الاضطرابات الداخلية في إيران عامي ١٩٧٨-١٩٧٩ ومواجهة الشاه محمد رضا بهلوي لثورة شعبية استهدفت إسقاط نظام حكمه، قدم الملك حسين دعما سياسيا للشاه فزار طهران في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، معلنا وقوفه إلى جانب الشاه في مواجهة الانتفاضة الشعبية، وقد تحدثت بعض الأخبار العربية والدولية آنذاك عن وساطة قام بها الملك حسين لحل الأزمة الداخلية في إيران أثناء زيارته لباريس في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ ولقاءه بالإمام الخميني[١٤] غير إن الأردن أعلن عن نفيه لتلك الإخبار مكتفيا بتأكيد صحة زيارة الملك حسين إلى باريس دون ذكر لقاء الملك حسين بالخميني[١٥] وربما يكون اللقاء قد تم إلا انه لم يسفر عن شئ فأثر الملك حسين عدم ذكر أي معلومات عن اللقاء كي لاتنعكس سلبا على وضع الشاه السياسي والعسكري في مواجهة الثورة الشعبية في إيران.

وبعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٩، التزم الأردن في بداية الأمر جانب الصمت ولم يبد أي موقف تجاه التطورات الجديدة في إيران[١٦] ثم مالبث أن استغل الملك حسين الذكرى السنوية للثورة فأرسل برقية اعتراف إلى القادة

السياسيين في إيران بنظامهم الجديد ومهنئا إياهم بالذكرى السنوية للثورة الإيرانية[١٧].

ومع هذا فإن العلاقات الأردنية- الإيرانية لم تشهد أي حدث جديد، إلى أن جاءت الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨) لتضع تلك العلاقات على مفترق طرق ولتنقلها من مرحلة الصداقة والتحالف إلى مرحلة العداء والقطيعة شهدتها العلاقات بين البلدين طيلة حقبة تلك الحرب.

ثانياً: موقف الأردن من الحرب العراقية – الإيرانية وأثره في العلاقات الأردنية – الإيرانية

لم تكن الحرب العراقية- الإيرانية وليدة فترتها بل كانت محصلة لتراكم تاريخي من التوتر والعداء بين الجانبين عبر سنوات عديدة عبرت عنها من خلال ملفات الحدود والمياه والأكراد والتي أخذت بالتفاقم والبروز سنة بعد أخرى وصلت في نهايتها إلى الحرب بين البلدين استمرت ثمان سنوات، انعكست بشكل سلبي على أوضاع البلدين والمنطقة بشكل عام.

ولكي نتفهم الموقف الأردني من الحرب العراقية- الإيرانية، لابد أن نستقرء طبيعة التحالفات الإقليمية في تلك المدة والتي أملت على الأردن اتخاذ مواقف بخصوص تلك الحرب، فالعلاقات بين العراق والأردن شهدت اتفاقاً واضحاً باتجاه التقارب فيما بينهما منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والسبب في ذلك عوامل إقليمية فرضتها المصالح السياسية، العامل الأول تمثل بتوتر العلاقات العراقية السورية على خلفية اتهام العراق للأخيرة بتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم في بغداد عام ١٩٧٩، رافقه توتر أخر بين الأردن وسوريا بسبب اتهام الأخيرة للأردن بدعم جماعة الإخوان المسلمين في بلادهم، كل ذلك دفع بالعلاقات العراقية- الأردنية نحو مزيد من التفاهم والتطور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية[١٨] ولعب عامل الصراع العربي الإسرائيلي دور في التقارب العراقي- الأردني في تلك

الحقبة، ذلك إن رفض الأردن عملية السلام في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ جعل الأردن يقترب من الايدولوجيا العراقية الرافضة لأي عملية سلام مع إسرائيل، مما انعكس إيجابا على العلاقات العراقية– الأردنية، فضلاً عن رغبة الأردن بعد أن فقد (مؤقتا) حليفه الأمريكي بسبب موقفه من اتفاقيات كامب ديفيد، فأراد الأردن تعويض خسارته المادية والاقتصادية من جاره الشرقي العراق[١٩].

وفيما يتعلق بالرؤية السياسية التي انطلق منها الأردن في نظرته لإيران والحرب التي خاضتها مع العراق، فالأردن كان يفكر بقلق بالغ بعد انتصار الثورة الإيرانية، وتخوفه من أن تأخذ إيران على عاتقها حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق سياستها الجديدة الداعمة للفصائل الفلسطينية بالاتفاق مع سوريا والمنظمات المتحالفة معها كحزب الله وحركة حماس، مما يعني إلغاء لأي دور للأردن في رسم سياسته في المنطقة[٢٠] ويرى الملك حسين بأن قيام الحرب ووقوف سوريا إلى جانب إيران في تلك الحرب يؤكد صحة تخوفاته وان إيران إذا ما انتصرت في الحرب فإنها سوف لن تقتصر على العراق بل ستحاول فرض هيمنتها على المنطقة العربية برمتها[٢١]. واعتقد الملك حسين إن الثورة الإيرانية والحرب مع العراق إنما جاءت لتغير الأنظمة العربية إلى أنظمة إسلامية على غرار النظام الإسلامي في إيران[٢٢] لذلك نجد إن الأردن وبعد قيام الحرب بات ينظر إلى الثورة في إيران بأنها تشكل تحديا لحركة القومية العربية، وان الحرب ستضع الأردن أمام خطرين هما الخطر الإيراني والخطر الإسرائيلي، وان الوقوف مع العراق ودعمه باتجاه التفوق على إيران سيجعل الأردن في مأمن من إسرائيل ويقوي موقفه أمامها[٢٣].

من اجل ذلك، أعلن الأردن ومنذ الأيام الأولى للحرب بين العراق وإيران عن وقوفه إلى جانب العراق في الحرب مع إيران، وفي اتصال هاتفي تلقاه الرئيس العراقي السابق صدام حسين (١٩٧٩- ٢٠٠٣) من الملك حسين في ٤

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، أعلن الأخير وقوف الأردن ملكا وحكومة وشعبا إلى جانب العراق، وأعلن عن استعداده لإرسال قوات عسكرية أردنية للقتال جنبا إلى جنب مع العراق في حربه ضد إيران[٢٤] وهكذا تطور الموقف الأردني باتجاه دعم العراق ضد إيران طيلة مدة تلك الحرب، ولم يكتف الأردن بالدعم السياسي بل انتقل مابين السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي.

ففي ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، دارت مباحثات رسمية بين العراق والأردن، وبعد هذه المباحثات أعلن في عمان عن فتح باب التطوع للقتال إلى جانب العراق، ودعا الملك حسين جميع الأردنيين إلى الانضمام للتطوع وتم فتح (١٥) مركزا لتسجيل أسماء الراغبين في الذهاب إلى العراق، وتشير الدراسات إلى أن عدد المتطوعين الذين وصلوا العراق بلغ (٢٥٠٠) متطوع أردني، أطلق عليها فيما بعد بقوات اليرموك الأردنية[٢٥].

اقتصاديا، عمل الأردن على دعم العراق في المجال الاقتصادي، إذ قام بتسخير ميناء العقبة الأردني لصادرات العراق واستيراداته، والتي بلغت (١٥) مليون طن شهرياً، إضافة إلى قيام الأردن في تقديم التسهيلات المتعلقة بالنقل الجوي للبضائع القادمة من والى العراق باتجاه دول العالم[٢٦].

دبلوماسيا، لم يتوان الأردن في الاتصال بالدول العربية وشرح موقفه وموقف العراق من الحرب ضد إيران، وشرح الرؤية الأردنية من العلاقات مع إيران، وكان السبب وراء الاتصالات الأردنية طيلة فترة الحرب هو تفهم الأردن لتردد بعض الدول العربية والخليجية من دعم الأردن في مساندته للعراق خشية من تدهور العلاقات العربية– الإيرانية[٢٧].

وفي ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤، شارك الأردن في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي دعا إليه العراق لمناقشة الحرب العراقية– الإيرانية، وفي نهاية الاجتماع صدر بيان مشترك للوزراء كان للأردن دور في صياغته دعا فيه

إيران إلى الموافقة على وقف إطلاق النار بما يضمن الحقوق لكلا الطرفين العراقي والإيراني[٢٨].

ودان الأردن محاولات تسليح إيران عام ١٩٨٦ ضمن صفقة الأسلحة الأمريكية التي أطلقت عليها آنذاك (فضيحة إيران غيت)[٢٩] وعبر الملك حسين عن شجبه للصفقة مؤكدا إن الولايات المتحدة فقدت مصداقيتها في الشرق الأوسط وان آخر ما كان يتوقعه هو أن تعزز الإدارة الأمريكية من قوة إيران في المنطقة[٣٠].

وفي عام ١٩٨٨ وهو العام الذي وافقت فيه إيران على وقف أطلاق النار استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي (٥٩٨)، دعا الملك حسين إلى ضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه إيران لإرغامها على التطبيق الكامل للقرار، وأعرب عن قلق بلاده من النوايا المستقبلية لإيران تجاه المنطقة العربية[٣١].

إزاء كل ما تقدم، لم يكن الموقف الأردني من النظام السياسي الجديد في إيران ومن وقوفه إلى جانب العراق في الحرب ليمر بسهولة على العلاقات الأردنية الإيرانية، فقد أعلنت إيران في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ خفض علاقاتها مع الأردن لمستوى قائم بالإعمال، ثم ما لبثت أن قامت في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ بقطع كافة أشكال العلاقات مع الأردن[٣٢].

ومع قيام الأردن، بإرسال متطوعين إلى العراق لقتال الإيرانيين في الحرب، أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية ما نصه ((إن إيران ستقاوم العدوان الأردني كما قاومت العدوان العراقي وستلقنه الدرس ذاته))[٣٣].

وبخصوص المشاركة الأردنية في الحرب، فقد تحدثت تقارير إسرائيلية عن وجود دور عسكري مباشر للأردن في الحرب وتستند تلك التقارير إلى معلومات تفيد بقيام عدة طائرات عراقية في الهبوط في إحدى القواعد الأردنية شمال شرق عمان، وأنها تتكون من عدد من الطائرات النقل الضخمة السوفيتية الصنع، بجانب طائرات بوينج مدنية، وفقا للتقارير الإسرائيلية، فإن هذه الطائرات العراقية، تقوم بنقل بعض المعدات العسكرية من الأردن إلى

العراق[٣٤]. وبالرغم من إن إيران قد قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن واستنكرت بشدة وقوف الأخير مع العراق في الحرب، ألا إن الإيرانيين يتحدثون عن عدم امتلاكهم أي قرائن أو أدلة عن مشاركة فعلية للقوات الأردنية في الحرب ضد إيران، كما أن الإيرانيين لم يوجهوا تحذيراً إلى الأردن بصورة ما، مثلما أقدموا على ذلك بالنسبة لدول الخليج مثلا هذا من ناحية- ومن ناحية ثانية، فإن المسئولين العراقيين والأردنيين، وأن أكدوا التأييد في موقفيهما السياسي من الحرب إلا أنهما نفيا أن يكون هناك اشترك عسكري أردني مباشر في الحرب[٣٥].

وعلى هذا الأساس، فإن إرسال الأردن لقوات عسكرية للقتال إلى جانب العراق ضد الإيرانيين، كان للاستهلاك الإعلامي لأغير، وحسب قناعتنا فإننا لا نعتقد بأن الملك حسين مستعد للمجازفة في مثل هكذا أمر خطير وقيامه بفتح جبهة مع إيران وهو يدرك تماماً بقدرات إيران العسكرية التي قد تستهدف بلاده بشكل مباشر مثلما أقدمت على ذلك مع بعض دول الخليج، أو بشكل غير مباشر عبر إعطاء إيران للمنظمات المتحالفة معها كحزب الله بالعمل على زعزعة استقرار الأردن إذا ما ثبت تورط الأخير بشكل فعلي في الحرب ضد إيران، غير إن عدم وجود ما يثبت ذلك ربما يكون الدافع وراء انفراج مؤقت للعلاقات الأردنية- الإيرانية بعد الحرب.

ثالثاً: العلاقات الأردنية – الإيرانية ١٩٩٠-٢٠٠٢

بعد انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية، أصبح لدى الأردن الرغبة في إعادة العلاقات مع إيران بعدما أدركت القيادة الأردنية بوجود تغيير في سياسة إيران الخارجية، خاصة بعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩، وشعور الأردن بابتعاد إيران عن إستراتيجية "تصدير الثورة" التي كانت تثير مخاوف الأردن ودول

المنطقة. بالمقابل فإن إيران وبعد انتهاء حربها مع العراق أرادت العمل على وضع آلية جديدة لسياستها الخارجية عن طريق مد الجسور مع كافة دول المنطقة بما فيها الأردن والعمل على تجاوز المرحلة الماضية وإعادة العلاقات الأردنية– الإيرانية إلى سابق عهدها(٣٦).

ويمكن القول بأن أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ التي جاءت على خلفية اجتياح العراق للأراضي الكويتية، كانت العامل الرئيس في إعادة التقارب الأردني– الإيراني، من خلال قيام مروان القاسم مندوب الأردن في منظمة الأمم المتحدة بإجراء اتصالات مكثفة مع الجانب الإيراني بغية الإسراع في إعادة العلاقات والخروج برؤية مشتركة لبيان موقفها من الأزمة، وجاء طاهر المصري وزير الخارجية الأردني ليستكمل ما بدأه القاسم في سعيه لإعادة تلك العلاقات، فقام في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ بزيارة طهران ولقاءه بعدد من المسئولين الإيرانيين، وبذلك يكون أول مسؤول أردني يزور طهران منذ انقطاع العلاقات بينهما في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، وقد أسفرت تلك الزيارة عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما تم الاتفاق على ضرورة حل الأزمة والإسراع بمغادرة القوات الأجنبية المتواجدة في المنطقة، وقد أشادت القيادة الإيرانية بجهود الأردن من اجل احتواء الأزمة وحلها بالطرق السلمية(٣٧).

وعلى هامش المؤتمر الإسلامي الذي عقد في السنغال في آذار/ مارس ١٩٩١ التقى الملك حسين بالرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧)(٣٨) وأعرب الجانبان عن حرصهما لتطوير العلاقات الأردنية الإيرانية بعد حقبة طويلة من انقطاعها(٣٩) وعلى المستوى النيابي زار وفد من مجلس الشورى الإيراني العاصمة الأردنية عمان في نيسان ١٩٩١ وكان ضيفا على مجلس الأمة الأردني، وحضر بعض جلسات الأخير، وقد أشاد النواب الأردنيين بالقيادة الإيرانية وتصريحاتها حول دور الأردن في مواجهة

الأطماع الإسرائيلية، من جانبهم أعرب الوفد الإيراني عن دعم إيران للأردن رسمياً وشعبياً في المحافل الإقليمية والدولية[٤٠].

شعبيا، زار وفد من جماعة الإخوان المسلمين في الأردن العاصمة طهران، والتقوا بالرئيس رفسنجاني وعدد من المسؤولين الإيرانيين، وقد حث الوفد الأردني الإيرانيين على الوقوف مع الأردن في مواجهة إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على الحدود الأردنية، فأعلنت القيادة الإيرانية على إن أي اعتداء على الأردن هو بمثابة اعتداء على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وستعمل إيران على الرد بكافة الوسائل المتاحة مما ترك شعوراً طيباً لدى الأردن رسميا وشعبيا[٤١]، وكان هذا التصريح كافيا ليعطي صورة واضحة عن عمق العلاقة بين الأردن وإيران في تلك الحقبة من تاريخ العلاقات بين البلدين.

غير أن العلاقات ما لبثت أن تعرضت لتوتر جديد على خلفية اكتشاف الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، تنظيم إسلامي سري مدعوما من إيران بإسم (جيش محمد)، وتم استبعاد دور إيران في دعم هذا التنظيم بعد زيارة حسن روحاني نائب الرئيس الإيراني ولقاءه بالملك حسين، مؤكداً له حرص إيران على تعزيز العلاقات بين البلدين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأردن[٤٢]. ولم يمضي عام إلا وكان الأردن على موعد جديد مع مخطط لقلب نظام الحكم عام ١٩٩٢ اشتركت فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بدعم مباشر من إيران بعد اكتشاف مواقع للأسلحة، وقد اعترفت حركة حماس بعائدية تلك الأسلحة لها، إلا إنها أكدت نيتها تهريبها إلى فلسطين وهو الأمر الذي لم يكن ليتسامح معه النظام السياسي الأردني مما ترك أثاراً سلبية على تطور العلاقات الأردنية- الإيرانية[٤٣].

واستمرت العلاقات الأردنية الإيرانية بالتراجع في السنوات اللاحقة، وتستمر معها الاتهامات المتبادلة بتواجد الحركات الإسلامية المسلحة وتمويلها، ففي عام ١٩٩٤ عينت إيران السيد احمد ديستمجان سفيراً جديداً

لها في عمان ولم يمض على تعيينه بضعة أشهر حتى أمرته السلطات الأردنية بمغادرة الأردن ومعه ٢١ دبلوماسياً إيرانياً بعد اتهامه بمحاولة تشكيل خلية لحزب الله في الأردن والقيام بنشاطات غير دبلوماسية في الأراضي الأردنية، وجاءت هذه الخطوة بالتزامن مع انتقادات واسعة وجهتها إيران للأردن اثر توقيع الأخير معاهدة سلام مع إسرائيل(٤٤).

من جانبها ردت إيران في عام ١٩٩٦ باتهام الأردن بإيواء جماعة مجاهدي خلق المعارضة لها مطالبة الحكومة الأردنية بضرورة العمل على طرد تلك الجماعات حرصا على ديمومة العلاقات الأردنية– الإيرانية(٤٥).

ومع نجاح الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠٥)(٤٦) في الوصول إلى سدة الحكم بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في إيران في أيار/ مايو ١٩٩٧، شهدت العلاقات الأردنية– الإيرانية تحسنا طفيفا، فقد شهدت الأعوام ١٩٩٨- ١٩٩٩ زيارات متبادلة لمسؤولي كلا البلدين، فقد زار سعد السرور رئيس مجلس النواب الأردني طهران في آب/ أغسطس ١٩٩٨ قابلها كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بزيارة عمان في حزيران/ يونيو ١٩٩٩، أعقبها زيارة للسيدة رانيا العبدالله زوجة الملك عبدالله الثاني بن الحسين(٤٧) إلى طهران في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ ولقاءها بالسيدة صادقي عقيلة الرئيس خاتمي والسيدة شجاعي مستشارته لشؤون المرأة، وتم التباحث خلال اللقاء حول دور المنظمات النسوية في تعزيز وتطوير العلاقات بين الأردن وإيران(٤٨).

والتقى الملك عبدالله الثاني للمرة الأولى بالرئيس خاتمي على هامش الألفية في نيويورك في أيلول من عام ٢٠٠٠، واتفق الطرفان على ضرورة العمل على تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين، ووجه العاهل الأردني للرئيس خاتمي دعوة لزيارة الأردن في الموعد الذي يختاره الرئيس الإيراني(٤٩).

غير إن التحسن الطفيف في العلاقات بين البلدين كان مرحليا، إذ سرعان ما عادت الأزمات لتصبح عنواناً رئيساً لتلك العلاقات، فكانت أول أزمة تواجه العاهل الأردني في سنوات حكمه الأولى تمثلت في إلقاء السلطات الأردنية في آذار/ مارس ٢٠٠١ القبض على أربعة فلسطينيين قادمين من إيران وبحوزتهم مبالغ مالية ضخمة كانوا في طريقهم لتنظيم عدد من الخلايا السرية لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل، تبعه بعد ستة أشهر قيام الأجهزة الأمنية الأردنية باعتقال ٨٣ متشدداً أردنياً كانوا قد تلقوا تدريبات في إيران وهو ما جعل الملك عبدالله يدلي بتصريح اعتبر فيها إيران بأنها تمثل خطراً على المنطقة قابله رد عنيف من علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني الذي عد تصريحات الملك عبدالله بأنها تنم عن قلة خبرته السياسية[٥٠] وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، قرر الأردن استدعاء سفيره في طهران، لاستضافة الأخيرة للقاء ضم ممثلين عن عدد من المنظمات الفلسطينية مثل حركتي الجهاد وحماس إلى جانب حزب الله في لبنان، وكان هذا الموضوع احد الملفات التي كانت محور مناقشة الملك عبدالله الثاني مع جورج بوش (٢٠٠١-٢٠٠٨) حيث اتفقا على أن طهران تحاول الترويج لفتح جبهتين إحداهما في لبنان بواسطة حزب الله والأخرى في الأردن بواسطة المنظمات الفلسطينية[٥١] وهكذا في الوقت الذي شهدت فيه تلك العلاقات انفراجاً ملحوظاً عادت العلاقات إلى المربع الأول نتيجة الأزمات والاتهامات، ويبدو إن هنالك ملفات تباعد في العلاقات الأردنية الإيرانية علينا إدراكها للوصول إلى فهم أوسع واشمل للمسارات التي تتحرك عبرها تلك العلاقات....

رابعاً: عوامل التباعد في العلاقات الأردنية – الإيرانية

١- السياسة الإيرانية في المنطقة العربية

تستحوذ السياسة الإيرانية على اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بشؤون المنطقة العربية، فإيران دولة شأنها شأن بقية الدول، تتصرف بعلاقاتها الدولية على وفق مصالحها وتطلعاتها، وهي بذلك تسعى إلى

تأمين هذه المصالح، ومد نفوذها إلى أبعد نقطة ممكنة، ولا تنحصر هذه السياسة على البعد السياسي بل تتعداه إلى البعد الاقتصادي فضلاً عن البعد الثقافي والديني(٥٢).

ويمكن القول بأن السياسة الإيرانية كانت قد تبدلت كليا مع قيام الثورة الإسلامية فيها، فاختلفت نظرتها الإستراتيجية التي انعكست بالتالي على علاقاتها الدولية والإقليمية في المنطقة، خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران واعتبارها عدواً بعد أن كانت حليفاً، واصطدام مبادئ الثورة الإسلامية بجدار الاختلاف السياسي والمذهبي مع العديد من الدول العربية والإسلامية، وبذلك تعدت سياسة إيران الخارجية حدود الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية وإسلامية مجاورة للجمهورية الإسلامية وبعيدة عنها، ويؤكد قادة إيران أن بلادهم تسعى لتحقيق أهدافها الخارجية عن طريق ثلاثة أنماط من القوة: القوة الخشنة كآلية دفاعية لحماية المصالح الوطنية الحيوية، وكقوة ردع– كالبرنامج النووي– تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول المنطقة والعالم، والقوة الناعمة لتحقيق تنامي الدور والمصالح في المنطقة(٥٣).

غير إن ما تسعى إلى تحقيقه إيران لم يكن ليرضي أطراف عدة في المنطقة ومن بينها الأردن الذي بات ينظر بقلق بالغ إلى السياسة الإيرانية في المنطقة، وان هواجس النظام السياسي في الأردني تتلخص في مسألتين على قد كبير من الأهمية، هما السياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، التي يراه نوعاً من فرض النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، ومسألة التعامل الإيراني في علاقاته مع الأردن والذي يعدها الأخير فيها جانب كبير من التدخل السياسي والديني.

فالنسبة للتحفظ الأردني على السياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين وتقاطعت معها حول تلك السياسة، فالأردن يقف في موقع ما يسمى بالاعتدال العربي ويسعى إلى تعزيز السلام مع إسرائيل ويهتم بأن يكون

شريكاً أساسياً في أي سلام يحصل بين الفلسطينيين والاسرائليين، ويعتقد الأردن بأن سعيه للسلام يمنحه الرضا الغربي والأمريكي على وجه التحديد ويؤمن له المساعدات السنوية، إما إيران فتقف بالضد من ذلك فهي مع محور الممانعة وتعمل لتعزيز تحالفها مع الدول والحركات التي تقف بالضد من إسرائيل كسوريا ومنظمة حزب الله وحركة حماس وتقدم لهم الدعم السياسي والمالي والعسكري في مواجهة إسرائيل[٥٤] والحقيقة أن العداء الإيراني لإسرائيل انسحب في بعض المراحل على الأردن، فإيران تعارض عملية السلام وترفض الاعتراف بإسرائيل، وتنظر إلى مؤتمر مدريد (١٩٩١) الذي أدار مفاوضات السلام، كنظرة استسلامية من جانب العرب وكونه قضى على آخر ورقة في أيدي العرب وأنه حسم الصراع العربي الإسرائيلي– باعتباره صراعاً حضارياً بين الأمتين الإسلامية واليهودية– لصالح اليهود. ومن ثم، كان التشدد الإيراني تجاه الأردن مبررا من زاوية الرؤية المعارضة لعملية السلام.

وقد لا يبدو هذا الأمر محط إزعاج الأردن لكن ما يزعجه هو الدعم العسكري التي تقدمه إيران لمنظمات لها مقرات داخل الأردن كمنظمة حماس وتسعى لشن هجمات ضد إسرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية وهو ما يشكل حسب الرؤية الأردنية خطراً على وجودها بسبب الخوف من رد فعل إسرائيل الانتقامي ضدها[٥٥].

وفي استطلاع للرأي نظمه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية بين عينة من المجتمع الأردني، حول أسباب الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية هل لكونه نابع من إيمان النظام السياسي في إيران بحقوق الشعب الفلسطيني أم لمواجهة الضغوط الدولية أم لخلافاتها مع الدول العربية أم لتعزيز نفوذها في المنطقة العربية، فجاءت الإجابات لمواجهة الضغوط الدولية ولتعزيز نفوذها في المنطقة العربية بالمرتبة الأولى[٥٦]، كما هو مبين أدناه:

هل تعتقد إن مواقف إيران من القضية الفلسطينية هو نتيجة.... %

	نعم	لا
لإيمان إيران بحقوق الشعب الفلسطيني	٥٩,٩	٤٠,١
لمواجهة الضغوط الدولية	٦٩,٠	٣١,٠
لخدمة إيران في خلافاتها مع الدول العربية	٦٥,٦	٣٤,٤
لتعزيز نفوذ إيران في المنطقة	٦٩,٤	٣٠,٦
لتحسين صورة الحكومة الإيرانية	٦٤,٦	٣٥,٤

فضلاً عن ذلك يعارض الأردن وبشكل قاطع أي وجود أو نشاط أو تغلغل لمنظمة حزب الله اللبناني وهي المسألة الأخرى التي يقف الأردن فيها موقف المعارض لإيران في سلوكها، ذلك إن الأردن يخشى بأن يكون لحزب الله موطئ قدم في الأراضي الأردنية وهو ينظر لهذا الموطئ ليس ببعده السياسي والعسكري فحسب بل لبعده المذهبي الذي يعتبره نفوذاً إيرانياً مذهبياً في أرضه، وهو الأمر الذي اخذ يؤرق التفكير السياسي الأردني خاصة مع الانتصارات التي حققها حزب الله عام ٢٠٠٠ وإجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان وهي الانتصارات التي واكبها الأردنيون وقتذاك بأن رفعوا أعلاما لحزب الله، وصورا للسيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله خلال تظاهراتهم الداعمة والمساندة للأخير إذ تخوفت السلطات الرسمية الأردنية من أن يكون هذا الاندفاع الشعبي خلف انتصارات حزب الله، مقدمة لنفوذ إيراني واسع في الأردن عبر البوابة العاطفية للشعب الأردني(٥٧).

ويؤكد محمد أبو رمان الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، بأن الهواجس الأردنية قد تكون مشروعة مع وجود أقلية شيعية في الأردن، قابله طلبات متكررة من الحكومة الإيرانية بالموافقة على تسيير رحلات ذات طابع

ديني لزيارة المراقد المقدسة في الأردن الذين ينحدرون لآل البيت ومنهم على وجه الخصوص مرقد الصحابي جعفر بن أبي طالب في مدينة مؤتة التابعة لمحافظة الكرك جنوب العاصمة الأردنية عمان، وهو ماترفضه باستمرار الحكومة الأردنية معللة ذلك بأن عدم موافقتها ليس ضد طائفة أو مذهب بقدر تخوفها من استغلال المذهب لممارسة أنشطة سياسية أو دينية ضارة بالأمن القومي الأردني[٥٨].

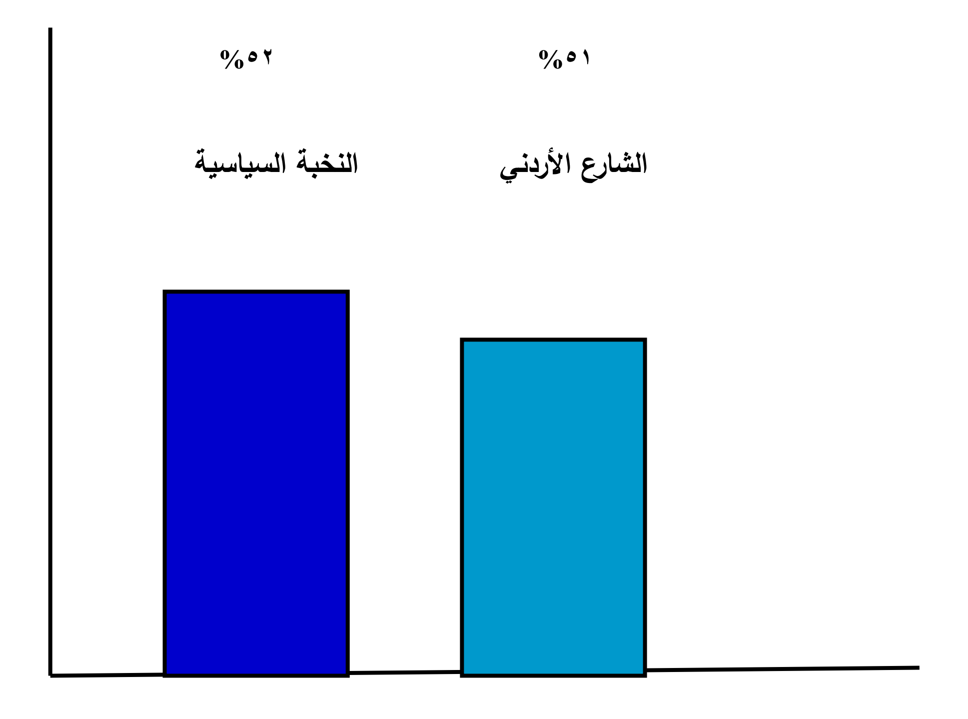
٢- البرنامج النووي الإيراني

وهو الملف الثاني الذي يشكل نقطة تباعد بين الأردن وإيران، ويشكل أحد الموانع باتجاه تقارب أردني– إيراني، بسبب الهواجس الأردنية من إيران نووية التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد للأمن الوطني الأردني بسبب وقوعه بين قوتين نوويتين تحمل عداءاً متبادلاً هما إيران وإسرائيل[٥٩].

لذلك يجد الأردن نفسه مصطفا مع التوجهات الأمريكية والأوربية الخاصة بمحاولة إيقاف إيران عن مواصلة برنامجها النووي وهو بهذا الموقف لم يكن منحازاً بل انه يسعى دائماً ويؤكد في مواقفه الإقليمية على ضرورة نزع أسلحة الدمار من منطقة الشرق الأوسط برمتها وهو بهذا الموقف فإن عينه تتجه إلى إسرائيل التي يعدها الأردن الخطر الحقيقي والوحيد على دول المنطقة[٦٠].

غير إن الأردن وهو يرى إن إسرائيل النووية أكثر خطراً عليها من إيران النووية لم يكن يعني أنه لا يستشعر بالقلق، فهذا صالح القلاب وزير الإعلام الأردني يشير إلى إن النوايا الإيرانية بامتلاك تكنولوجيا نووية يمكن أن تكون محل ثقة لو لم يعلن القادة الإيرانيين عن سعيهم ولو بشكل ضمني عن رغبتهم بتصدير الثورة الإيرانية ولولا ذلك لنظر العرب لإيران نووية على أنها قوة ردع وتوازن تقابل ترسانة إسرائيل النووية[٦١].

وفي ذات الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية، كشف عن تخوف وهواجس أردنية على مستوى النخبة السياسية والشارع الأردني من البرنامج النووي الإيراني، فقد أظهرت العينة عن إن (٥٢%) من النخبة السياسية يرون في البرنامج النووي الإيراني خطراً على بلادهم وعلى المنطقة ككل، بينما اظهر الاستطلاع تخوف (٥١%) من الشارع الأردني متخوفون من السلاح النووي الإيراني وهو ما يتطابق مع استطلاع قامت به مؤسسة بحثية أمريكية تدعى Global Attitudes Project والتي أظهرت هي الأخرى تخوف ما نسبته (٥٥%) من الأردنيين من أن يكون البرنامج النووي الإيراني خطراً على بلادهم[٦٢] وهو مبين في الشكل أدناه:



بينما يبدي بعض المحللين السياسيين في الأردن نظرة تفاؤلية حيال البرنامج النووي الإيراني، ويؤكدون على إن القوة النووية الإيرانية عملت في مواجهة قوة إقليمية موازية هي إسرائيل، فإيران وإسرائيل قوتان إقليميتان تلعبان على ساحة خالية اسمها الشرق الأوسط ولم يكن العرب أو الأردن حاضرين في أجندة إيران النووية، بل إن البعض رأى إن أزمة البرنامج النووي الإيراني هو بين إيران والغرب وإسرائيل، والأردن ليس طرفا فيها وان إيران ليست لديها النية في إثارة قلاقل في المنطقة العربية لان أي تفكير من هذا النوع سيعني أنها تعرض نفسها لازمتين، الأولى التي هي فيها، والثانية عربية عميقة، وهذا ما يؤكده جواد الحمد المحلل السياسي الأردني الذي يشير بأن إيران غير مستعدة لفتح جبهة سياسية مع العرب تعطي للنظام الدولي مبرراً إضافياً لمهاجمتها ومعارضتها على برنامجها النووي، وان حصل ذلك فإنه قد يعيد إيران إلى زاوية الشك والاتهام وربما القطيعة مع دول عربية، وبهذا لن تكون الأردن وحدها من يتخذ الموقف في حال تمددت إيران امنياً أو سياسياً لتلعب في داخل الأمن العربي(٦٣).

٣- عوامل إقليمية ودولية

للأردن علاقات وطيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية التي لديها ملفات شائكة مع النظام السياسي في إيران، وبالتالي فإن القيادة السعودية تشعر بقلق إزاء أي تطور أو تقارب في العلاقات الأردنية– الإيرانية، ذلك إنها ترى في تطور تلك العلاقات بأنها تمثل امتدادا إيرانيا في المنطقة العربية، فهي (أي السعودية) ترى في الصراع السياسي مع إيران كجزء من المنافسة على زعامة العالم الإسلامي بغض النظر عن المذهب، وإن الرؤية السعودية للعلاقات الأردنية– الإيرانية نابعة من اعتقادها بأن إيران تحاول إضعاف الدور السعودي في المنطقة، وعليه فهي ترفض أي علاقات بين الطرفين يكون على حساب دورها ونفوذها الاستراتيجي في نطاق دول الجوار المباشرة لأراضيها[٦٤].

ولإسرائيل القلق ذاته وان اختلفت النوايا والأسباب، فالدولة العبرية تستشعر بخطر أي علاقة بين عمان وطهران، تتمكن من خلالها إيران ممارسة الضغوط على الأردن لتمنعه أن يكون حاجزاً في وجه انتشار التأثير الإيراني الذي سيحاول الالتفاف على السعودية من الشمال وفتح جبهة شرقية ضد إسرائيل، وترى إسرائيل بأن لإيران مصالح وأهداف إستراتيجية سياسية كانت أو دينية تسعى إيران لتحقيها والوصول بعد ذلك لغور الأردن خط الدفاع الأمامي لإسرائيل وبالتالي تهديد الأخيرة بشكل مباشر، وينصح دوري غولد Dore Gold السفير الإسرائيلي السابق في عمان، القيادة الإسرائيلية بضرورة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز قدرات الأردن لتمكينه من مجابهة هذه المخاطر[٦٥].

أما الولايات المتحدة، فهي الأخرى ترتبط بعلاقات تحالف مع الأردن، ومنذ عام ١٩٩٦ تعد الأردن حليفاً استراتيجياً لها خارج نطاق حلف شمال الأطلسي، وهي الأخرى تراقب بقلق أي تقارب أردني– إيراني وتعمل على إعطاء إشارات تحذير للأردن بخصوص تلك العلاقات التي ترى فيها واشنطن خروجا عن سياستها تجاه المنطقة، فهي تصف إيران بأنها دولة

مارقة تدعم جبهة الإرهاب وتسعى إلى عزلها إقليمياً ودولياً، لذلك فهي ترى بأن أي علاقات لإيران مع الأردن ودول أخرى بمثابة نصر للنفوذ الإيراني وان من شأن ذلك إضعاف جبهة الدول العربية ذات السياسات المعتدلة في المنطقة ومن بينها الأردن(٦٦).

وبعيداً عن عناصر القلق الإقليمية والدولية التي قد تكون عائقاً أمام أي تقدم في العلاقات الأردنية- الإيرانية، فإن للأردن الحق ضمن هامش حريته في سياسته الخارجية التقرب من إيران بحثا عن مصالحه، وهذا ما يدعو إليه صناع القرار في الأردن وعلى رأسهم الملك عبدالله الثاني الذي يرى بأن لا مصلحة لبلاده في معاداة إيران بل الجلوس معها ومحاولة الحصول على مشتركات في رؤيتهما لأوضاع المنطقة(٦٧) وهو الأمر باتت تحرص عليه إيران أيضاً، ويؤكد محمد إيراني سفير إيران السابق في عمان، بأن الأردن تعد دولة مهمة في المنطقة وان أي رغبة إيرانية في الانفتاح على الأردن ينبغي أولاً إزالة الهواجس الأردنية من السياسة الخارجية الإيرانية وان تسعى إيران إلى طمأنة الأردن من إن السياسة الإيرانية لا تضمن أي عداء تجاهه، وأشار محمد إيراني إلى إن الأردن دولة ذات موارد محدودة وان إيران بإمكانها تعزيز دعم الاقتصاد الأردني عن طريق فتح آفاق للعلاقات الاقتصادية بين البلدين وهذا لن يتم قبل الجلوس معهم ومحاولة الوصول إلى تفاهم مشترك يهدف في النهاية إلى طمأنة الأردنيين بأن أي سياسة إيرانية تجاه الأردن لا تستهدف الأمن الداخلي الأردني(٦٨).

خامساً: زيارة الملك عبدالله الثاني لطهران وانعكاساتها على العلاقات الأردنية- الإيرانية

كانت العلاقات الأردنية- الإيرانية على موعد جديد من الانفتاح والتفاهم اثر الزيارة التي قام بها الملك عبدالله الثاني إلى طهران في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ ولقاءه بالرئيس الإيراني محمد خاتمي وعلي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وهي بذلك أول زيارة لملك أردني منذ سقوط حكم الشاه

محمد رضا عام ١٩٧٩، وتأتي أهمية الزيارة في تلك الحقبة من التطورات والتغيرات التي برزت على الساحة السياسية العربية وأهمها الغزو الأمريكي للعراق، والوضع في الأراضي الفلسطينية، ولهذين الملفين أهمية استثنائية في العلاقات الأردنية-الإيرانية، فالملف العراقي هو واحد من بين أهم القضايا التي باعدت وقربت ما بين عمان وطهران، فضلاً عن الملف الفلسطيني والموقف من عملية السلام في المنطقة، وما يتفرع عنها من تباينات سياسية ومرجعية في النظر لكثير من القضايا بين كل من الأردن وإيران(٦٩).

فبالنسبة إلى الملف العراقي كانت المباحثات الأردنية الإيرانية تصب في صالح إيجاد رؤية مشتركة في التعامل مع عراق في ظل الاحتلال باعتباره يمس المصالح الحيوية لكلا الدولتين، فبعد سقوط النظام العراقي السابق واحتلال بغداد في ٩ نيسان/ ابريل ٢٠٠٣، فرض على أرض الواقع وضعاً جديداً تجمع إيران والأردن فيه قواسم مشتركة، واخذ الجانبان يسعيان في كيفية إعادة الاستقرار للعراق وان اختلفا في طبيعية هذا الاستقرار، فضلاً عن أن البلدان يجمعهما شبه توافق على طبيعة النظام السياسي وآلية الحكم المطلوبة، وإن كانت أكثر تحديداً وتقييداً في الجانب الإيراني مقارنة بالجانب الأردني، لذلك اصدر الملك عبدالله بياناً مشتركاً مع الرئيس خاتمي أعرب فيه البلدان عن ترحيبهما بتشكيل مجلس الحكم العراقي واعتبرتا تشكيله خطوة لإعادة سيادة هذا البلد إلى الشعب العراقي(٧٠).

ويرى المراقبون والمتابعون إن زيارة العاهل الأردني أفرزت عن رؤية إيرانية للوضع في العراق وإمكانية أشراك الأردن في تلك الرؤية، إذ أبلغ خاتمي عبدالله أن إيران تؤيد أي تعاون إقليمي في شأن مستقبل العراق، أي أن خاتمي يسعى بإعلانه هذا إلى إيجاد مساحة لدور إيراني في العراق تحت غطاء إقليمي لم يعد لدى طهران مانع من أن يشمل الأردن، ويقطع الطريق في الوقت ذاته بجعل التنسيق الإيراني- الأردني مدخلاً جديداً على

واشنطن والدول العربية الأخرى المعنية بالعراق التعامل معه، وإذا كان هذا التنسيق يصب في مصلحة إيران أمام الموقف الأمريكي منها، فهو يصب في مصلحة الأردن أمام مواقف إيران التي قد ترفض أو تتحفظ على دور أردني في العراق الجديد، وهو ما ينطبق ربما بصفة خاصة على دمشق التي يجمعها بعمان تاريخ سلبي من العلاقات، فضلاً عن كونهما أكثر الأطراف العربية المجاورة للعراق تضرراً من مجمل التطورات والتحولات السياسية العراقية[٧١].

أما فيما يخص الملف الفلسطيني فقد أسفرت محادثات الطرفين عن تبدل جوهري في الرؤية الإيرانية لعملية السلام في تلك الحقبة إذ تخلت عن تأييد القوة خياراً وحيداً لحل الصراع، والإقرار بالحل السلمي وسيلة لتسويته، إضافة إلى التعامل مع الأمر الواقع بالنسبة للوجود الإسرائيلي في أرض فلسطين. بيد أن طهران ظلت متمسكة ببعض الثوابت، خاصة ما يتعلق بالقدس وعودة اللاجئين وحدود الدولة الفلسطينية، وخصوصاً مسألة الإقرار بدولة إسرائيل، وتمثل في الإقرار بإمكانية وجود دولتين إحداهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية. مع ملاحظة أن هذا الموقف لا يحمل صفة الرسمية، حيث لم تعلن إيران صراحة اعترافها بدولة إسرائيل، وإنما اكتفت بتأييد الفلسطينيين، إذا ما كان خيارهم وجود دولتين وليس دولة فلسطينية فقط وهذا كان محط توافق ورؤية أردنية إيرانية مشتركة في التعامل مع هذه المسالة[٧٢].

وقد أشرت الزيارة وجود تفاهم بين البلدين من خلال إمكانية تبادل المصالح السياسية بينهما، فعلاقة الأردن بالولايات المتحدة نظرت إليها طهران بأنها قد تكون جسراً لها لتحسين علاقتها مع واشنطن، بالمقابل نظر الأردن إلى قدرة إيران النفطية والاقتصادية مدخلا لها في الاستفادة من السوق النفطية الإيرانية ويكون الدعم الإيراني للأردن مكملا للدعم الغربي والخليجي خاصة في ظل التفاهم والتقارب الأردني- الإيراني في تلك

الحقبة. وقد أسفرت زيارة العاهل الأردني لطهران عن صدور ما أطلق عليه بإعلان طهران* والذي تضمن أهم القضايا والمحاور السياسية والاقتصادية التي كانت عناوينا للمحادثات الأردنية الإيرانية والتي أسفرت عن تطابق في الرؤى إزاء تلك القضايا شكلت في وقتها محطة جديدة في علاقات البلدين ومنطلقا للتفاهم والتقارب بينهما(٧٣).

*** انظر نص الإعلان في الملحق في نهاية البحث**

خاتمة واستنتاجات

من خلال ما تقدم، نستطيع القول بأن للعلاقات الأردنية– الإيرانية تاريخ طويل، بدأ منذ الحكم القاجاري في إيران ليمتد إلى حكم الشاه محمد رضا بهلوي والتي وصلت إلى مرحلة متقدمة في مستوى تطورها، وكان التحالف هو العنوان البارز لتلك العلاقات، غير إن قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ أدى إلى تراجعها إلى أدنى مستوياتها لأسباب عديدة.

ويمكن القول بأن العلاقات الأردنية– الإيرانية مرت في مسارات مختلفة، توصلنا في نهايتها إلى استنتاجات عدة منها:

1- إن الثورة الإيرانية تعد نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الأردنية الإيرانية بسبب الهواجس التي تركتها الثورة لدى صناع القرار في الأردن من أن تكون الثورة مقدمة لتغيير أنظمة المنطقة على غرار النظام السياسي في إيران وهو ما سبب القطيعة بين البلدين اثر وقوف الأردن إلى جانب العراق في الحرب العراقية– الإيرانية.

2- تعد فترة التسعينيات من القرن الماضي أكثر الحقب التي شهدت تذبذبا في مستوى العلاقات، فبعد أن عادت إلى طبيعتها في أعقاب انتهاء الحرب العراقية– الإيرانية تدهورت مرة أخرى قبل أن تتحسن في فترة تولي محمد خاتمي لتعود إلى التدهور من جديد بسبب اختلاف الرؤى وتناقض السياستين الأردنية– الإيرانية تجاه طبيعة العلاقات بين الطرفين ورؤيتهما للتطورات الإقليمية في المنطقة.

3- لم تكن العلاقات الأردنية– الإيرانية خاضعة لمصالح كلا الطرفين فحسب بل تداخلت معها إطراف إقليمية ودولية أخذت تتحكم في شكل وتطور هذه العلاقات حسب مصالحها ونفوذها في المنطقة، وحسب مكامن التهديد التي تواجهها حسب اعتقادها من النظام السياسي الإيراني.

4- بالرغم من التوتر وعدم الثقة الذي ساد العلاقات الأردنية– الإيرانية، إلا إن ذلك لم يمنع من وجود تفاهم بين الطرفين على مراعاة مصالحهما المشتركة، فأخذت طهران تبحث عن إمكانية جعل الأردن جسرا لتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ومنها إلى بقية الدول الغربية، بالمقابل سعت عمان للاستفادة من إمكانيات إيران وجعلها رافداً آخراً لدعم اقتصادها، ولعل زيارة الملك عبدالله الثاني إلى طهران عام ٢٠٠٣ أسست لمفهوم جديد ورؤية مشتركة لطبيعة تبادل المصالح بين البلدين.

ملحق

نص إعلان طهران

٢٠٠٣/٩/٣

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة الأردنية الهاشمية وفي جو مفعم بالإخوة والصداقة والتفاهم والثقة المتبادلة ومع الإدراك للإمكانيات الواسعة في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وأيضاً المصالح الناجمة عن الجهود المشتركة.. ومع التأكيد على ضرورة تقوية وتعميق العلاقات المشتركة المبنية على الأواصر التاريخية والثقافية العريقة وبالنظر إلى مسيرة التطورات الدولية والظروف السائدة في المنطقة تعلنان الأمور التالية: إن الجانبين مع تأكيدهما على النتائج المثمرة الناتجة عن التعاون والتضامن المستمر بين البلدين إيران والأردن فإنهما يؤكدان على ضرورة تعزيزهما في المستقبل في كافة الأبعاد والمجالات ويعربان عن اعتقادهما الراسخ بمشروع حوار الحضارات فأنهما يؤكدان على التنسيق والتفاهم وعلى ضرورة التوصل إلى مواقف مشتركة بين الدول الإسلامية. إن الجانبين إذ يقيمان بايجابية نتائج ومنجزات اللجان الاقتصادية المشتركة ويؤكدان على وجود إمكانيات واسعة لدى البلدين فإنهما يؤكدان على ضرورة تعميق وتوسيع أكثر لهذا التعاون من اجل العثور على سبل تنمية التعاون المشترك الإقليمي والدولي. إن الجانبين يؤكدان على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات السابقة بين البلدين والنص الموقع خلال هذه الزيارة.

إن الجانبين ونظراً للظروف الجديدة في المنطقة والتطورات في العراق إذ يعربان عن أملهما بقيام حكومة عراقية شرعية تتولى زمام الأمور في العراق وإذ يرحبان بمجلس الحكم في العراق بصفته خطوة نحو إعادة السيادة للشعب العراقي ويؤكدان على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية فإنهما يدعوان إلى تنمية التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي وذلك من اجل المحافظة على مصالح ومنافع كافة الدول والشعوب. إن الجانبين إذ يشيران إلى الظروف السائدة في المنطقة فإنهما يؤكدان على زيادة مشاركة المجتمع الدولي ودور الأمم المتحدة في

اتخـــــــــــاذ القـــــــــــرارات الدوليــــــــــــة والإقليميــــــــــــة. وان الجانبين إذ يؤكدان على أهمية استقرار وامن المنطقة بشكل دائم فإنهما يؤكدان على ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل نظراً للإخطار الناجمة عنها على امن المنطقة إن الجانبين يؤكدان على أهمية حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المصدر: صحيفة الدستور الأردنية في ٢٠٠٣/٩/٤.

Jordanian – Iranian Relations 1980-2003
Political study

Dr. Fawaz Mowafaq Thanoon
Lecturer/ political & Strategic Dep./Regional Studies Center
Mosul University

Abstract

This study addresses the Jordanian relations - Iran between the years 1980-2003, as was variation in the level of development ranging from friendship and closeness to the tension and rupture due to contrast the two policies of Jordan - Iran with each other, as well as regional changes reflected on the relations between the two countries.

هوامش ومصادر البحث

(1) مؤسسة مطالعات وبز وهش هاي سياسي، ارزيابي مناسبات إيران وأردن، دون تاريخ:
- http://www.ir-psri.com/Show.php?Page=ViewArticle&ArticleID=106

(2) المصدر نفسه.

(3) محمد رضا بهلوي: وهو الابن الأكبر لرضا شاه، تلقى تعليمه بطهران حتى سن الثانية عشر بعدها درس الثانوية في سويسرا، ثم دخل المدارس العسكرية عام ١٩٣٥، تخرج منها برتبة ملازم ثان، للتفاصيل انظر، عبدالرزاق خلف محمد الطائي، العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٧٩- ٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٢٥.

(4) الأردن، سياسة خارجية، العلاقات مع إيران، الدار العربية للوثائق (د.ع. و)، ملف العالم العربي، بطاقة رقم أر- ١٣٠١/١.

(5) حسين بن طلال: النجل الأكبر للملك طلال بن عبدالله، ولد عام ١٩٣٥، أكمل دراسته الابتدائية في عمّان انتظم في كلية فيكتوريا في الإسكندرية بمصر، ومن بعدها في مدرسة هارو في إنجلترا، وتلقى بعدها تعليمه العسكري في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في إنجلترا، تولى العرش الأردني في عام ١٩٥٣، للتفاصيل انظر: الأردن، المصدر السابق، بطاقة رقم ار- ١٢٠١/١.

(6) الأردن، المصدر السابق، بطاقة رقم أر- ١٣٠١/١.

(7) المصدر نفسه.

(8) مؤسسة مطالعات وبز وهش هاي سياسي، اپراتور.

(9) "Jordanian premier Assails Nasser for Abusing The shah of Iran", available at: http//archive.jta.org/article/1960/08/04/3063519

(10) صحيفة الدستور الأردنية في ١٩٦٨/٣/٤.

(11) State Department say, Iran s transfer of U.S F5 to Jordan Approved by U.S. available:
http://archive.jta.org/article/1975/01/09/297097

(12) الأردن، المصدر السابق، بطاقة رقم أر- ١٣٠١/٢.

(13)R.K.Ramazani, "Iran and the Arab -Israeli Conflict", Middle East Journal ,Vol.32, No.4, 1978, p. 422

متاح على المكتبة الافتراضية العلمية العراقية وفق الرابط الالكتروني التالي
http://www.jstor.org/stable/4325795.

(13) روح الله مصطفى الخميني: ولد عام ١٩٠٢ في قرية خمين جنوب غرب مدينة قم، كان والده من علماء الدين الشيعة، انظم في شبابه إلى الحوزات الدينية في مدينة قم وتلقى العلوم الدينية فيها، كان معارضا لنظام الشاه مما دفع بالأخير إلى نفيه خارج إيران بتهمة التحريض ضده، وبقي الخميني منفيا في تركيا لمدة احد عشر شهرا، ثم انتقل بعدها إلى النجف بالعراق، وجعلها مقرا له في نشاطه ضد الشاه قاد فيما بعد الثورة ضد الشاه وأطاح به معلنا قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، للمزيد انظر، الطائي، المصدر السابق، ص ٤٠.

(14) مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، شهريات السياسة الدولية، ع (٥٤) ١٩٧٨، ص٢٣٣.

(15) الأردن، المصدر السابق، بطاقة رقم أر- ١٣٠١/٢.

(16) شاه حسين وانقلاب إسلامي إيران، فرهنك سياست حقوق تاريخ ديبلماسي ودوستي، متاح رابط: http://earanian.blogfa.com/post-324.aspx

(17) حسن أبو طالب، على هامش الحرب، التقارب العراقي- الأردني، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، ع (٦٣) يناير ١٩٨١، ص ١١٤.

(18) حسن محمد صالح الجبوري، العلاقات العراقية- الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص ٣٥.

(19) أنور عبدالحفيظ المناصير، دور القوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية الأردنية ١٩٥٣- ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، ٢٠٠٣، ص ١٣٨.

(20) خالد حامد شنيكات، الحسين بن طلال والسياسة الخارجية الأردنية ١٩٥٣- ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠، ص ١٤١.

(21) سلمى عدنان محمد وآخرون، "موقف الدول العربية من الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨" مجلة آداب ذي قار، ع (٣) ٢٠١١، ص ١٨٢.

(22) المناصير، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(23) عثمان فتحي صالح، العلاقات العراقية- الأردنية ١٩٦٨- ١٩٩٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

(24) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(25) عدنان محمد وآخرون، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(26) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(27) مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٨٤ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) ص ٣٥٧.

(28) صالح، المصدر السابق، ص **184**.

(29) إيران غيت: وهي الصفقة التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٨) اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء حربها مع العراق وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع إيران وعن طريق إسرائيل ما يقارب ٣،٠٠٠ صاروخ "تاو" مضادة للدروع وصواريخ هوك أرض جو مضادة للطائرات مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في لبنان، انظر: حسين علي فليح، اثر السياسة الأمريكية في الرب العراقية– الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ (دراسة تاريخية) مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ع (٢٠) ٢٠١٢، ص ٢١٣.

(٣٠) صالح، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٣٢) الأردن، المصدر السابق، بطاقة رقم أر– ١٣٠١/٢.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) أبو طالب، المصدر السابق، ١١٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٣٦) رانيا الزعبي، "العلاقات الأردنية الإيرانية بين العداوة والدبلوماسية الحذرة"، الجزيرة نت، ٢٠٠٧/٢/١٤:

-http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/11f49070-0cd5-4bc1-86fe-04a50d273169

(٣٧) صالح احمد عيسى القرعان، الموقف الأردني من أزمة الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣، ص ٧٠.

(٣٨) هاشمي رافسنجاني: اسمه علي اكبر هاشمي رافسنجاني احد علماء الدين المقربين من الخميني، وهو احد المؤسسين للجمهورية الإسلامية، تولى رئاسة مجلس الشورى الإيراني، ثم رئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧، ثم رئيس مصلحة تشخيص النظام، للمزيد انظر: الطائي، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٣٩) اندرو جونسون ومحجوب الدويري، معضلة السياسة والأمن في العلاقات العربية– الإيرانية، حالة الأردن، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤، ص ٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٤٢) وليد عبدالناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة (بيروت، دار الشروق، ١٩٩٧) ص ٨٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ٨٦.

(44) The Washington post , Jordan Exples 21 Iranian Diplomats , in Feb 4, 1994.

(45) "Iran calls on Jordan to close Mojahidin Khalq bureau", Arabic News:

-http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/980815/1998081525.html

(٤٦) محمد خاتمي: ولد عام ١٩٤٣ في مدينة اردكان الإيرانية، درس العلوم التربوية وعلم الاجتهاد الذي حصل من خلاله على درجة حجة الإسلام عام ١٩٧٠، تولى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي للمدة ١٩٨٢- ١٩٩٢، ثم عضوا في المجلس الثقافي الاعلى للثورة الثقافية عام ١٩٩٦، أصبح رئيسا لإيران لدورتين ١٩٩٧- ٢٠٠٥، للتفاصيل: الطائي، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٤٧) عبدالله الثاني بن الحسين، ولد في 30 كانون الثاني 1962، أنهى دراسته في كلية سانت هيرست العسكرية في انكلترا ثم انتقل إلى جامعة أكسفورد فدرس السياسة الدولية، أصبح عام 1984قائد فصيل وفي عام ١٩٨٦ التحق بجناح المروحيات المضادة للدبابات وبقي فيها حتى عام 1994 عندما عين قائدا للقوات الخاصة برتبة عميد ثم أصبح عام 1998 لواء في تلك القوات، تزوج من رانيا الياسين وهي فلسطينية الأصل وأنجب منها الأمير حسين والأميرة إيمان والأميرة سلمى والأمير هاشم، توج ملكا على الأردن في 7 شباط 1999 انظر:

- Rand Habib, Hussien and Abdllah inside the Jordan, Royal Family, (Lebanon, Saqi Book, 2010) p 166.

(٤٨) محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية – الأردنية، عوامل التقارب وآفاق المستقبل، مقالة الموقع الالكتروني الخاص بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية على الرابط التالي:

- http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C2RN45.HTM

(٤٩) صحيفة الدستور الأردنية، ٤ أيلول ٢٠٠٠.

(٥٠) عز العرب، المصدر السابق.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) سنية الحسيني، طبيعة الدور الإيراني وتأثيره السياسي في المنطقة، صحيفة القدس الفلسطينية في ٩ أيلول ٢٠١١.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) جونسون والزويري، المصدر السابق، ص ٥؛ انظر كذلك:

- **DAVID MENASHRI, Iran, Israel and the Middle East Conflict, Israel Affairs, Vol.12, No.1, January 2006.**

متاح على المكتبة الافتراضية العلمية العراقية وفق الرابط الالكتروني التالي:

http://web.ebscohost.com.tiger.sempertool.dk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=5&sid=68ecdd4c-05ef-495c-8ff2-ae595d1be5fc%40sessionmgr110&hid=122

(٥٥) عز العرب، المصدر السابق.

(٥٦) مركز الدراسات الإستراتيجية، استطلاع للرأي العام حول علاقات الأردن في المنطقة (عمان، الجامعة الأردنية، ٢٠١٠) ص ١٢.

(٥٧) عامر الحنتولي، الأردن: تمدد شيعي سياسي وديني..والأعداد متضاربة، صحيفة إيلاف الالكترونية:

- http://www.elaph.com/Web/news/2010/2/533563.html

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) سعد حتر، هواجس أردنية حيال أزمة إيرانية النووية، مقال متاح على شبكة الانترنت على الرابط:

-http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4960000/4960110.htm

(٦٠) جواد الحمد، أزمة إيران وأمريكا وتداعياتها على الأردن، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٢) ص ١٣.

(٦١) المصدر نفسه، ١٤.

(٦٢) مركز الدراسات الإستراتيجية، المصدر السابق، ص ١٥.

(٦٣) الحمد، المصدر السابق، ص ١٤.

(٦٤) رجائي سلامة الجرابعة، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط ١٩٧٩- ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٧٤.

(65) Israeli Ambassador: Iran will prevent Jordan from becoming a barrier in front. The Jerusalempost. in 24 July 2002.

(66) Aram Nerguizian, U.S. and Iranian Strategic competition ,the Proxy cold war in the Levant, Egypt, and Jordan (U.S. Areport of the csis Burke Chair in Strategy, 2012) pp 121-123.

(٦٧) عبدالله الثاني بن الحسين، فرصتنا الأخيرة، السعي من اجل السلام في زمن الخطر (بيروت، دار الساقي، ٢٠١١) ص ٢٩٦.

(٦٨) محمد إيراني، روابط إيران و أردن؛ تقويت بازدارندگی متقابل:

- http://www.khabaronline.ir/news-124196.aspx

(٦٩) بن الحسين، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(٧٠) صحيفة الدستور الأردنية، ٢٠٠٣/٩/٤.

(٧١) عز العرب، المصدر السابق.

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) المصدر نفسه.